بعد معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، لوحظ ان الوفود الاسرائيلية، التي تدافعت الى القاهرة، بدأت مواصلة عمليات النهب لما تبقى من وثائق الغنيزه في معبد «بن عزرا» ومقابر اليهود في حي البساتين، وهي التي منحها لهم مؤسس الدولة الطولونية، احمد بن طولون، في القرن التاسع الميلادي. ومنذ ذلك العصر وهي تستخدم لدفن وثائق الغنيزه في احواشها.

وفي العام ١٩٨١، تقدّمت وحدة البحوث الاسرائيلية، في جامعة عين شمس، برئاسة د. ابراهيم البحراوي، ببحث تحت عنوان «حماية المخطوطات اليهودية المصرية من النهب والتهريب». وقد تضمّنت مقدمة مشروع البحث ملاحظات عدة حول عمليات النهب الجارية، وأوصت بتكوين فريق بحث يتولّى استخدام هذه الوثائق، وحفظها، وفهرستها علمياً، لتحقيق هدفين:

١ ـ منع احتمالات تزييف التاريخ من جانب المستشرقين والباحثين اليهود، الذين يخضعون كل ما يتعلق بتاريخهم وثقافتهم للتوظيف السياسي، الذي لا تخفى مآربه؛ بالاضافة الى انهم اذا ما امتلكوا الوثائق حجبوا ما هو حجة عليهم، وروّجوا لما يناسبهم، بالتغيير والتبديل في حقائق التاريخ.

٢ ـ المحافظة على المخطوطات المدفونة في مقابر البساتين، قبل ان تمتد اليها يد العبث والنهب، وحتى لا يكون مصيرها التهريب الى خارج مصر، كما حدث لمجموعتي كمبريدج وفيينا. غير ان اسرائيل ادركت ان المشروع المصري يقطع الطريق على عمليات النهب والتهريب الجارية لوثائق الغنيزه، فسارع مدير المركز الاكاديمي الاسرائيلي، آنذاك، في القاهرة، السفير الاسرائيلي الحالي في القاهرة، د. شيمون شامير، الى صوغ مشروع بحث مماثل قام بتقديمه الى هيئة الآثار المصرية باسم مارك كوهين، الاستاذ في جامعة برنستون الاميركية. وبعد ان أُصدر قرار اللجنة الدائمة للآثار بمنح امتياز المشروع لجامعة عين شمس، لجأ الجانب الاسرائيلي الى سلاح الضغط بالطوائف اليهودية الاميركية ومراوغات مجلس الطائفة اليهودية في القاهرة، وتدخّلات الحاخام الاكبر الاسرائيلي، الذي جاء في فتواه: «... ممنوع اخراج أي سفر، أو شيء غنزي، وفقاً للشريعة، الّا اذا كان هناك سبب معقول»!

وعليه، ظل المشروع مجمّداً، ليصبح مثلاً صارخاً لمحاولات التدخّل الاسرائيلي في بحوث جامعات مصر، على الرغم من الجهود التي بذلت لوضعه في حيّز التنفيذ، للحفاظ على الثروة المصرية من النهب، وحفظ حقوق الاختيار السياسي للباحث المصري.

عرفة عبده علي